

Distr.
LIMITED

A/54/L.55
3 December 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والخمسون
البند ٢٨ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي

أفغانستان، وأذربيجان، وإيران (جمهورية - الإسلامية)،
وأوزبكستان، وباكستان، وتركمانستان، وتركيا،
وطاجيكستان، وقيرغيزستان، وكازاخستان: مشروع قرار

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي

إن الجمعية العامة

إذ تشير إلى قراراتها ٢٤٨ المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ الذي منحت بموجبه مركز المراقب
لمنظمة التعاون الاقتصادي،

وإذ تشير أيضا إلى قراراتها ١٥٠ المؤرخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، و ٢١٥١ المؤرخ ٢٧
تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، و ١٩٥٢ المؤرخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، و ١٥٥٣ المؤرخ ٢٩
تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، التي حثت في جميعها الوكالات المتخصصة والمنظمات والبرامج الأخرى في منظمة
الأمم المتحدة، كما دعت المؤسسات المالية الدولية المتخصصة، إلى تقديم مساعدتها لمنظمة التعاون
الاقتصادي في سعيها لتحقيق أهدافها،

وإذ تشير كذلك إلى أن أحد الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي هو تعزيز
التعاون الدولي على حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني،

وإذ تضع في اعتبارها دور منظمة التعاون الاقتصادي بوصفها منظمة إقليمية أصبحت الآن، بعد
أن أعادت تشكيل هياكلها، أكثر استعدادا لأداء دور معزز لجتماع اقتصادي إقليمي يستهدف تحقيق التنمية
الاجتماعية والاقتصادية الشاملة للدول الأعضاء فيه،

وإذ ترحب بالتطورات الأخيرة فيما يتعلق بزيادة التفاعل بين مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي،

وإذ تحيط علما بالبلاغ الصادر في الاجتماع التاسع لمجلس وزراء منظمة التعاون الاقتصادي الذي عقد بباكو، أذربيجان في ٢١ أيار / مايو ١٩٩٩، والذي أكد أهمية التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز المبادلات التجارية في منطقة المنظمة، وجدد عزم الدول الأعضاء في المنظمة على تحقيق ذلك،

وإذ تسلم بالمخاطر والتحديات التي تطرحها عملية العولمة والتحرير فضلاً عن الفرص التي تتيحها بالنسبة لاقتصادات الدول الأعضاء في المنظمة، وإذ تشدد على ضرورة التصدي لمشاغل الدول الأعضاء في المنظمة بغية التخفيف من حدة النتائج السلبية للعولمة وتمكينها من الاستفادة من تلك العملية.

وإذ تعرب عن بالغ قلقها إزاء الخسائر البشرية الجسيمة الناجمة عن الكوارث الطبيعية وأثرها المدمر على الحالة الاجتماعية والاقتصادية لبعض الدول الأعضاء في المنظمة،

١ - تحيط علما مع التقدير بتقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥/٥٣^(١) وتعرب عن ارتياحها لتسارع خطى التفاعل ذي الفائدة المتبادلة بين المنظمتين؛

٢ - تلاحظ مع الارتياح التعاون القائم حاليا بين منظمة التعاون الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال مشروع "بناء قدرات أمانة منظمة التعاون الاقتصادي" وتدعو المنظمتين إلى مواصلة تعزيز وتدعم التعاون القائم بينهما؛

٣ - تلاحظ المشاركة الممتازة لمنظمة التعاون الاقتصادي في شتى المناسبات التي رعتها الوكالات المتخصصة والبرامج التابعة لمنظومه الأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، وصندوق الأمم المتحدة للسكان في السنة الماضية، وتدعو إلى المزيد من الاتصالات والمشاركة الفعالة، حسب الاقتضاء، لمنظمة التعاون الاقتصادي والوكالات المتخصصة في اجتماعات وأنشطة بعضها البعض؛

٤ - ترحب بالتعاون القائم حاليا بين منظمة التعاون الاقتصادي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بما في ذلك برنامج العمل المتعلق بالكافأة التجارية وتطوير النقل المتعدد الوسائل ونظام النقل العابر في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي؛

٥ - تقدر التعاون القائم حالياً بين منظمة التعاون الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، ويشمل ذلك في جملة أمور، تنفيذ المشروع المشترك بين المنظمة والبرنامج والمتصل بإنشاء وحدة تسويق لمكافحة المخدرات في أمانة المنظمة، وأنشطة أخرى تساهم في الحد من إساءة استعمال المخدرات وتقليل الاتجار بالمخدرات في منطقة المنظمة:

٦ - ترحب بـ توصيات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في دورتها الخامسة والخمسين المعقدة ببانكوك في الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٩ التي تدعو إلى تعزيز التعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي في المجالات التي هي موضع اهتمام مشترك، وتدعو اللجنة إلى تعزيز التعاون مع المنظمة مع التركيز على المشاريع الممكنة التنفيذ في المجالات ذات الأولوية لمنظمة التعاون الاقتصادي، وبصفة محددة في مجالات النقل والاتصالات، والتجارة، والاستثمار، والطاقة، والبيئة، والصناعة، والزراعة، بما يعود بفائدة شاملة على المنطقة بأسرها:

٧ - ترحب أيضاً باستمرار الجهد المبذول من أجل زيادة تدعيم المشاورات وتبادل الآراء على الصعيد الأقليمي حول القضايا التي هي موضوع اهتمام مشترك من خلال المنتديات المفيدة مثل الاجتماع الاستشاري الرابع بين الرؤساء التنفيذيين للمنظمات دون إقليمية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الذي عقد بكامباندو في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨:

٨ - ترحب كذلك بـ توثيق الاتصالات بين منظمة التعاون الاقتصادي والبنك الدولي عملاً بقرار الجمعية العامة ١٥٥٣ وتقرب دعوتها الموجهة إلى المؤسسات المالية الدولية ذات الصلة لكي تبدأ مشاورات وتوالصلها وتكشفها من أجل تقديم مساعدتها لمنظمة التعاون الاقتصادي وللمؤسسات المنتسبة إليها لتمكينها من تحقيق أهدافها:

٩ - تطلب إلى منظمة الأمم المتحدة وإلى المجتمع الدولي مواصلة تقديم المساعدة في تعزيز قدرة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي فضلاً عن أمانة هذه المنظمة. على مواجهة التحديات التي تطرحها العولمة والاستفادة من الفرص التي تتيحها:

١٠ - تدعو منظمة الأمم المتحدة، وهيئاتها المعنية، والمجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة التقنية وغيرها من أنواع المساعدة، حسب الاقتضاء، للدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي وأمانة هذه المنظمة، في تعزيز نظامها الإنذار المبكر، وفي تأهيلها، واستجابتها في الوقت المناسب، وفي تعميرها بغية الحد من الخسائر البشرية وتحقيق حدة الأثر الاجتماعي والاقتصادي للكوارث الطبيعية:

١١ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها الخامسة والخمسين، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار:

١٢ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والخمسين البند المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي".

— — — —